جمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (٤٤١)

العلاقة بين أجهزة التخطيط فى الدولة

دكتور محمود احمد الشافعى

اعادة طبع فى
فبراير سنة ١٩٦٦

القاهرة

العلاقة بين أجهزة التخطيط فى الدولـــة

دكتور محمود أحمد الشافعـــى
وكيل وزارة التخطيـــــط
ومدير معهد التخطيط القومى بالانابـــة

تطور التخطيط وأجهزته فى الجمهورية العربية المتحدة :

١ ـ تتطور وظائف التخطيط وأجهزتها بتطور مفهوم التخطيط والغرض منه وبتطور مشتملاته ، ومنذ حددت البلاد أهداف الثورة الستة فى القضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، والقضاء على الاستعمار ، واقامة جيش وطنى قوى ، واقامة عدالة اجتماعية ، واقامـــة نظام ديموقراطى سليم ، انشأت الدولة اجهزة لتحقيق كل من تلك الاهداف وتخطيـــــط أساليب العمل ومراحله وبرامج تنفيذه ، وبدأ التخطيط جزئيا فى مختلف المجالات ثـــــم تطور نحو الشمول على مراحل .

٢ ـ وأنشأت الدورة مثلا بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ اللجنة العليا للاصـــــلاح الزراعى لتنفيذ الاصلاح الزراعى بتخطيط برامجه وتحقيق أهدافه فى القضاء على الاقطـــــاع الزراعى ، وأنشأت فى عام ١٩٥٣ " مجلس الانتاج القومى " لتنمية الانتاج ودعائمـــــه الرئيسية فى الزراعة والتعدين والبترول والكهرباء والصناعات التحويلية ، وتحسين وسائـــــل النقل والمواصلات وتنشيط التجارة والاموال ، وحل المشاكل التموينية العاجلة .

٣ ـ كما وانشأت فى عام ١٩٥٤ " مجلس الخدمات العامة " لتنمية الخدمات الاساسية لرفاهيـــة الشعب والنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والثقافية خصوصا فى الريف والمناطـــق المحرومة ، والقيام بالنهوض بالريف ورعاية الاسرة والفئات العاملة فى مجال الخدمة الاجتماعيـــة وكانت تلك الاجهزة وغيرها تقوم الى جانب وظيفتها فى التخطيط بجوانب تنفيذ مشروعاتهـــا اما مباشرة أو بتكوين اجهزة جديدة لهذا الغرض أو بالاستعانة بالاجهزة التنفيذية القائمة .

٤ ـ واتجهت الدولة لدواعى التنسيق بين تنمية الانتاج وتنمية الخدمات العامة الى اسناد الوظيفة التخطيطية فى تلك القطاعات الى جهاز واحد هو " لجنة التخطيط القومى " التى أعيـــد

تشكيلها فى عام ١٩٥٧ وانشئت لها سكرتارية فنية منذ ذلك الوقت لتعمل فى الدراسة والبحث بشأن الاهداف والموارد وامكانياتها فى مجالات التنمية والتطوير الاقتصادى والاجتماعى تمهيد للتخطيط الشامل المتكامل لكافة قطاعات المجتمع واوجه نشاطه ، واقتصرت وظيفة لجنة التخطيط القومى على اعمال التخطيط ومايترتب عليها من تحضير اطار الخطة العامة والخطط الفنية ، ومتابعة تنفيذها على المستوى القومى ، دون القيام بأعمال التنفيذ وقد ترك امره لاجهزه التنفيذ .

٥ — وصدرت التشريعات المنظمة لعمليات التخطيط القومى فى اعوام ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، وبمقتضاها اسندت الى كافة الوزارات والمؤسسات والمصالح العامة مسئوليات فى شأن المشاركة فى التخطيط القومى واعداد مقترحاته والمساهمة فى اعداد الخطة العامة ، وفى سبيل ذلك أنشئت " مكاتب للتخطيط " فى الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والمصالح العامة فى عام ١٩٥٩ ، كما أنشئت " لجنة للتخطيط والمتابعة " فى كل وزارة ، وأضبحت كل جهة من تلك الجهات ولها واجبات فى التخطيط على مستواها ، ضمانا لقيام مختلف الأجهزة المركزية وهى الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والادارات العامة بالمساهمة فى اعمال التخطيط الشامل الذى اتجهت اليه الدولة ، والمشاركة فى اعداد مقترحات الخطة العامة للقطاع والانشطة التى تختص بها كل من تلك الاجهزة المركزية ، كما وانشئت فى عام ١٩٥٩ " لجان مشتركة " تضم ممثلين من مختلف الوزارات والانشطة فى القطاعين العام والخاص وممثلين من لجنة التخطيط القومى لدراسة مختلف اهداف التنمية وبرامجها ومشروعاتها المقترحة فى كل قطاع ونشاط وماتؤدى اليه من نتائج فى تحقيق الاهداف ، والتنسيق بينها فى مختلف الاتجاهات .

٦ — وشكلت فى عام ١٩٥٩ " لجنة وزارية للتخطيط القومى " متفرعة عن مجلس الوزراء لتتولى مراجعة مشروع اطار الخطة العامة وتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة الذى تعده لجنة التخطيط القومى فى ضوء ماتقدمه الوزارات من برامج ومشروعات للوصول الى الاهداف فى كل نشاط يقابل اختصاصها وتخصصها سواء اكان نشاطا عاما أم خاصا ، وفى ضوء الاتجاهات العامة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات وعدالة توزيعه .

٧ - وبعد أن يتم اعداد مشروع اطار الخطة العامة فى صورته النهائية يتم عرضه على السلطة الشعبية المنتخبة للنظر فى اقراره ، ويتم اعتماده للتنفيذ بقرار من السيد رئيس الجمهورية . ومنذ عرض مشروع الاطار العام للخطة الخمسية الاولى والاطار العام للسنة الاولى على المؤتمر العام للاتحاد القومى فى يونيو ١٩٦٠ لغياب مجلس الامة فى ذلك الوقت ثم اعتماده من السيد رئيس الجمهورية ، بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الاولى فى يوليو ١٩٦٠ .

٨ - ويصدور القوانين الاشتراكية فى مستهل السنة الثانية من الخطة فى الفترة مابين يوليو وأغسطس ١٩٦١ وماترتب عليها من خلق قطاع عام قوى قادر على الاضطلاع بأعباء التنمية وتنفيذ معدلاتها المستهدفة فى انشطة الانتاج والخدمات ، انشأت الدولة منذ ديسمبر ١٩٦١ عددا من المؤسسات العامة النوعية يزيد على الاربعين مؤسسة وعددا آخر من الهيئات العامة النوعية ، لتشرف كل من تلك المؤسسات والهيئات على فروع النشاط النوعى وتساعد على تخطيط برامجه وأعماله بما يتسق مع اهداف وبرامج الخطة العامة وتشرف على شركات القطاع العام العاملة فى مجال اختصاص كل مؤسسة نوعية وتتابع اعمالها وتقوم بتقييم تلك الاعمال والتنسيق بينها ، حتى يمتد التخطيط الشامل من مستوى القطاعات والانشطة الى مستوى كل وحدة انتاجية وكل وحدة ادارية ، وأعيد تشكيل مجالس ادارات الشركات لتضم ممثلين عن الموظفين والعمال والحكومة حتى تكون هناك مشاركة جماعية فى ادارة اعمال تلك الشركات وتخطيط تفصيلى لنشاطها بموارده وأهدافه وبرامجه .

٩ - كما وانشئت ابتداء من عام ١٩٦٠ اجهزة للادارة المحلية فى المحافظات ، بأنشاء وزارة الادارة المحلية وتشكلت فى المحافظات مكاتب للتخطيط والمتابعة ، وأنشئت فى القرى والمدن والمحافظات مجالس القرى ومجالس المدن ومجالس المحافظات توطئة للحكم المحلى ، وأصبحت لاجهزة الادارة المحلية فى المحافظات وظيفة تخطيطية .

١٠ - وبعد اقرار الاطار العام للخطة الشاملة أنشأت الدولة معهد التخطيط القومى ليقوم بالدراسات والابحاث فى مجالات التخطيط الطويل المدى وأساليب التخطيط وطرقه ومشاكله ، ويتولى كذلك تدريب وتأهيل الافراد الذين يتولون الدراسات والبحوث والاعمال التخطيطية فى مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات والادارات فى الدولة ، لضرورة كل ذلك فى أداء وظائف التخطيط الشامل والاضطلاع بمسئولياته .

سلطة التخطيط وأجهزة التخطيط

١ — وتجب التفرقة بين الاجهزة التى تقوم بالبحث والدراسة ووضع مقترحات الاهداف ومقترحات برامج العمل وتخصيص الموارد للوصول الى الاهداف ، وبين الاجهزة التى تتولى فى النهاية سلطة تقرير الاهداف واتجاهات العمل وبرامجه وتقرير تخصيص الموارد ، والتوجيه بشأن ذلك . وفى ظل التخطيط الشامل لابد من وجود سلطة للتخطيط على كل مستوى ، ووجود أجهزة فنية تعاونها وتضع تحت نظرها المقترحات والدراسات المتعلقة بالاهداف وبتخصيص الموارد ، كما وتقدم لها المشورة والرأى فى برامج العمل المقترحة للتنفيذ على ذلك المستوى . ولايصح الخلط بين الهيئات التى لها سلطة اتخاذ القرارات النهائية بشأن تقرير الاهداف واقرار خطة العمل واساليبه وتنظيماته ومعدلاته (أى سلطة التخطيط) وبين الاجهزة الفنية المعاونة لتلك السلطة فى اداء مسئوليتها ، اى الاجهزة الاستشارية للتخطيط ومنها وزارة التخطيط ، ومكاتب التخطيط والمتابعة فى الوزارات والمؤسسات والادارة المحلية .

٢ — وفى الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى المستوى القومى الشامل تضع وزارة التخطيط مثلا مقترحات الاهداف الاجمالية البديلة ، ومقترحات برامج العمل الاجمالية واتجاهاتها على المستوى القومى بما فى ذلك توزيع وتخصيص الموارد للاستثمار والاستهلاك وغيرها بصفة اجمالية كذلك ، وتؤدى عملها كجهاز فنى استشارى معاون لسلطة أعلى للتخطيط تتمثل فى اللجنة الوزارية للخطة والميزانية ، ثم يعرض ماتقرره تلك اللجنة الوزارية على سلطة أعلى مثل مجلس الوزراء ثم مجلس الامة لاقراره قبل اعتماده من السيد رئيس الجمهورية .

وفى نطاق كل قطاع تعرض مقترحات الخطط التى تعدها مجالس ادارة الوحدات الانتاجية والشركات مثلا على المؤسسة النوعية المختصة للتنسيق بينها والنظر فى اقرارها أو تعديلها بما يتسق مع الاهداف من النشاط وموارده ، ثم ترفع المؤسسات النوعية المندرجة تحت كل نشاط خططها الى الوزير المختص بالاشراف على القطاع للنظر فى اقرارها اوتعديلها بما يتسق مع الاهداف من القطاع وموارده ، ثم ترفع الى اللجنة الوزارية للخطة والميزانية ليتم التنسيق بين مقترحات القطاعات والانشطة وخططها على المستوى القومى قبل اقرارها من السلطات الاعلى (مجلس الوزراء — مجلس الامة — رئيس الجمهورية) .

٣ — والتخطيط فى الجمهورية العربية المتحدة مركزى شامل تقوم السلطة المركزية فيه بتقرير الاهداف وتخصيص الموارد ، وبالتوجيه والتنظيم ووضع السياسة والنظر فى برامج العمل واتجاهاته على المستوى القومى واقرارها أو تعديلها ، والرقابة على تنفيذها .

وتتولى الوزارات المشرفة على القطاعات التوجيه بشأن اهداف قطاعاتها بما يتسق مع السياسة العامة والاهداف العامة ، وتوزيع الموارد المخصصة لكل قطاع بين أنشطته كما وتقوم بدورها بسلطة التوجيه والتنظيم ووضع السياسة واقرار برامج العمل لانشطة قطاعها بما تشرف عليه من مؤسسات عامة وهيئات عامة وأدارات عامة تعمل فى التنفيذ ، وتقوم المؤسسات العامة بالتوجيه والتنظيم والتنسيق لكل برامج العمل لما يندرج تحتها من الشركات والوحدات الانتاجية والادارية وهكذا تندرج سلطات التخطيط من أعلى مستوى الى مستوى الوزارات وما يندرج تحتها من مؤسسات وهيئات ثم الى مستوى الادارات العامة والشركات العامة .

٤ — وفى التخطيط الشامل لابد من تسلسل سلطات التخطيط من المستوى القومى الى مستوى كل قطاع ونشاط والى مستوى الوحدات والتنظيمات العاملة فيه حتى يصل الى كل وحدة انتاجية او ادارية ضمانا للتنسيق والتكامل فى الموارد والاهداف على كافة المستويات ويستتبع ذلك أنه على كل مستوى من تلك المستويات لابد من وجود اجهزة فنية معاونة لاصحاب السلطة فى مستواها على بحث ودراسة ووضع مقترحات التنفيذ وتتمثل تلك الاجهزة الفنية المعاونة فى مكاتب التخطيط والمتابعة وفى لجنة التخطيط والمتابعة على ذلك المستوى سواء اكان وزارة او مؤسسة عامة او هيئة عامة او ادارة عامة أو شركة او وحدة انتاجية او ادارية .

٥ — ولابد من ضمان الاتصال بين اجهزة التخطيط واجهزة المتابعة — فى حالة وجود جهاز لكل منها لان الهدف الاساسى للمتابعة من وجهة نظر التخطيط هو تتبع سير العمل واجراءاته وتنظيماته ومعدلاته فى تحقيق الاهداف ، لضرورة ذلك فى تحسين التخطيط القصير المدى سنة بعد أخرى وفترة تلو فترة .

٦ — ولابد من ضمان الاتصال المستمر كذلك بين اجهزة التخطيط والمتابعة ومجريات التنفيذ ومشاكله لان الغرض الاساسى من وظيفتها هو تحسين التخطيط لتحسين معدلات التنفيذ وحل مشاكله والوصول به الى أهدافه المقررة .

سلطة التخطيط واجهزة التنفيذ :

ويشير العرض السابق الذكر الى أن أجهزة التنفيذ ممثلة فى مجلس الوزراء ثم الوزارات ثم المؤسسات والهيئات العامة والمصالح العامة مثلا لها سلطات ومسئوليات فى اتخاذ القرارات ووضع السياسة والتنظيمات والتوجيه بشأنها على مستواها بالنسبة للمستويات التنفيذية التى تتدرج تحت كل منها فى الاشراف ، وأنه يلزم لكل منها اجهزة للتخطيط تعاونها على التنسيق وحسن التنفيذ ، وأن كل مستوى منها يقوم بالتنفيذ ملتزما بتوجيهات المستوى الاعلى ، وأنه بالتالى يوجه المستويات التى تقع تحت اشرافه ورقابته ، ومن هنا يتضح أن كل جهاز منها له سلطة فى التخطيط للمستويات الادنى فى مجال نشاطه ، وعليه مسئولية التنفيذ لقرارات وتوجيهات المستوى الاعلى وفى ضوء الاهداف العامة والسياسة العامة والنظام العام للمجتمع .

تدرج مستويات التخطيط من المستوى القومى الى المستويات المحلية :

١ - ومهما يكن الامر فى ظل التخطيط الشامل فأن تحديد الاهداف الرئيسية فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بها من توزيع الموارد العينية وما يقابلها من المالية ، وما تتضمنه من تقرير لاتجاهات التنمية فى القطاعات المختلفة ، وبرامج العمل الاجمالية وسياساته يكون من اختصاص السلطات المركزية للتخطيط ، وتعاونها على أداء تلك الوظيفة اجهزة التخطيط بما تنتهى اليه دراساتها من مقترحات بديلة بشأن الأهداف وبشأن تخصيص الموارد العينية والمالية ووسائل استخدامها لتحقيق تلك الاهداف .

٢ - وفى ظل التخطيط الشامل تترجم تلك الاهداف الاجمالية وما يقابلها من توزيع للموارد فى اتجاهات التنمية المختلفة ، الى برامج عمل تنفيذية للانتاج وزيادة الكفاية الانتاجية وتوليد الدخل والعمالة والاجور والارباح وما اليها فى اجهزة التخطيط للوزارات والمؤسسات وغيرها من التنظيمات التنفيذية فى قطاعات المجتمع وأنشطته ، على هدى ما تقوم به تلك الاجهزة من حصر ودراسات عن الموارد وطرق استخدامها فى الوصول الى تلك الاهداف .

٣ — وفى ظل التخطيط الشامل تترجم اهداف الانشطة وموارد ها الى برامج عمل تنفيذية فى كل وحدة انتاجية وادارية بمعاونة اجهزة التخطيط والدراسة على تلك المستويات وعلى المستويات الاشرافية عليها على هدى ما هنالك من طاقات انتاجية ومستوى كفايتها والموارد المخصصة لها لتحقيق الاهداف وفى ظل التخطيط الشامل تترجم الخطة القومية بقطاعاتها وانشطتها الى برامج عمل تنفيذية على المستوى الاقليمى ومستوى المحليات شاملة انواع النشاط الانتاجى والخدمى بما يخصص لها من موارد .
وتكون الخطة القومية الشاملة فى النهاية مفصلة بمكوناتها وجزئياتها على مستوى كل نشاط وقطاع واقليم ووحدات انتاجية ووحدات ادارية .

٤ — ويحتاج كل ذلك الى تسلسل فى الربط الوظيفى بين اجهزة التخطيط على مختلف المستويات من مستوى المشروع او النشاط او القطاع او الاقليم الى المستوى القومى حتى تكون الخطة العامة القومية شاملة لكل أنواع النشاط بموارد المجتمع وأهدافه وحتى تبنى على بيانات ومعلومات دقيقة عن الموارد والاحتياجات من مصادرها الاساسية فى كل وحدة انتاجية وكل وحدة ادارية من المزرعة والمصنع ومرفق النقل ومنشآت الانتاج والخدمات المختلفة ، وعن المطالب والرغبات والاحتياجات فى القرى والمدن والمحافظات خصوصا فى مجالات الخدمات ، ودرجات أهميته واولوية أنواع الخدمات بالنسبة للسكان فى كل منطقة محرومة أو غير محرومة من كل أو بعض أنواع الخدمات الاساسية ، فأن استطلاع الاحتياجات وأولوياتها والموارد ودرجات توافرها وندرتها على المستوى المحلى يعاون ولاشك فى أداء الوظيفة التخطيطية على المستويات الاعلى على وجه أفضل ، ويساعد على الربط الواضح بين تخصيص الموارد وبين تحقيقها للأهداف .

ويشير كل ذلك الى أن التخطيط القومى الشامل لمختلف أهداف المجتمع وما يقابلها من تخصيص وتوزيع لموارده المادية (الطبيعية والبشرية والمالية) وما يقابلها من التخطيط المالى والتمويلى يتطلب وجود أجهزة للتخطيط على المستويات التالية :

أولا المستوى القومى الشامل لكل قطاعات المجتمع وأنشطته وعلاقاته بالعالم الخارجى .

ثانيا المستوى القومى لكل قطاع من قطاعات المجتمع وعلاقاته بالقطاعات الاخرى وبالعالم الخارجى

ثالثا مستوى أنشطة كل قطاع من قطاعات المجتمع ومايندرج تحتها من الوحدات الانتاجية والأدارية .

رابعا المستوى الأقليمى والمحلى وعلاقته بالمستوى القومى .

وعلى المستوى القومى الشامل تتحدد معدلات التنمية المستهدفة ، والاتجاهات البديلة لتحقيق تلك المعدلات ، مثلا مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات ، والاتجاهات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف الاجمالى (زيادة الانتاج والكفاية الانتاجية بمعدلات كذا فى مختلف القطاعات ـ السماح بزيادة الاستهلاك العائلى والحكومى فى حدود معدلات كذا لتحسين مستوى المعيشة من جهة وللتمكين من تكوين المدخرات بمعدلات كذا لتمويل الاستثمار من جهة أخرى ـ الاستثمار بمعدلات كذا فى التوسع فى اقامة المشروعات وتشغيلها وفى التوسع فى تشغيل الطاقات المعطلة ورفع مستويات الكفاءة فى استخدام الطاقات القائمة ـ ضغط الواردات أو السماح بزيادتها فى حدود كذا ، التوسع فى الصادرات فى حدود لاتقل عن كذا لتحقيق هدف خفض العجز فى ميزان التجارة والمدفوعات ، وعدم السماح بزيادة المديونية للعالم الخارجى الافى حدود كذا أو خفضها الى حدود كذا ... الخ) ، فتح فرص عمل بمقدار كذا للوصول الى العمالة الكاملة أو لخفض نسبة العطالة ... وهكذا .

وعلى المستوى القومى يجرى تخصيص الموارد العينية ومايقابلها من التمويل على اساس تحقيق كل مجموعة من تلك الاهداف المتوازنة ، وعلى أساس أن كل مجموعة منها يعتبر مقترحا بديلا فيه بعض المزايا عن المقترحات الاخرى وفيه أيضا بعض التضحيات .

ويقوم بأعداد تلك المقترحات على المستوى القومى جهاز مركزى (وزارة التخطيط من الناحية الفنية ـ واللجنة المتفرعة عن مجلس الوزراء للخطة والميزانية على المستوى السياسى) قبل عرضها على السلطات الاعلى (مجلس الوزراء ـ مجلس الامة ـ رئيس الجمهورية) وعلى مستوى كل وزارة أو جهاز تنفيذى يشرف على قطاع من القطاعات الرئيسية فى المجتمع يقوم جهاز التخطيط فيه بترجمة الأهداف القومية التى يتقرر الوصول اليها الى برامج لزيادة الأنتاج فى الأنشطة التى يشتمل عليها القطاع وبرامج لزيادة الكفاءة الأنتاجية لوحدات الأنتاج ووحدات الخدمات المتدرجة تحت كل نشاط وبحث أنواع السلع والخدمات المنتجة والتى يمكن

أنتاجها للوفاء بأهداف تحسين الاستهلاك والمطلوبة لتنفيذ أهداف الاستثمار وأهداف زيادة التصدير أو خفض الواردات ، ومايتطلبه ذلك الأنتاج من مستلزمات فى صورة خامات ومواد وكهرباء .... الخ ومصادر الحصول على تلك المستلزمات ، ومطالب زيادة الانتاج وتحسين الكفاية الأنتاجية من مشروعات الأستثمار ومن العمالة وأنواع التخصصات والمهارات المطلوب توافرها فى فرص العمل ، وتقدير الأجور ، والارباح وغيرها من مكونات الدخل الذى يتولد من عمليات الأنتاج وغير ذلك من مكونات الخطة العامة فى القطاع والأنشطة التى تشرف عليها الوزارة .

ويجرى أعداد البيانات والمعلومات اللازمة لاعداد تلك البرامج والأنشطة أن تعمل اجهزة التخطيط فى المؤسسات العامة المشرفة على أنشطة القطاع وفى الهيئات العامة التى تعمل فى تلك الأنشطة والادارات العامة التابعة لكل وزارة ، وتقوم تلك الأجهزة بأعداد مقترحاتها ببرامج العمل وتنظيماته ومعدلات أدائه بما يحقق الأهداف وبمشاركة الوحدات الانتاجية فى أنشطة الأعمال التى تشرف عليها الوزارة والوحدات الادارية فى أنشطة الخدمات التى تقوم بها الوزارة ضمانا للمشاركة بين جميع الأجهزة فى أعداد المقترحات وفى الحصول على البيانات الدقيقة المطلوبة لأعدادها .

ويجرى تنسيق مقترحات الوحدات الانتاجية والشركات التى تديرها فى كل مؤسسة عامة ويجرى تنسيق ومقترحات المصالح العامة فى جهاز التخطيط التابع للوزير المشرف على القطاع حتى يتم الربط والتماسك بين برامج العمل وتنظيماته واجراءاته وتوقيته ومعدلات الأداء وبين مايراد تحقيقه من اهداف مقررة ، هذا من جهة ، وبين كل ذلك وبين ماهناك من موارد بأنواعها وتوزيعها وطرق الحصول عليها وتوقيت توافرها من جهة أخرى .

وتتجمع مقترحات الوزارات ومايتدرج تحتها من أنشطة وتنظيمات لدى جهاز التخطيط القومى الشامل لدراستها والتعرف على مدى توازنها وتناسقها وعدم تعارضها من ناحية الأهداف ومن ناحية الموارد ، وتقييم المشروعات التى تضمنتها تلك المقترحات من ناحية التكلفة والعائد وآثارها المباشرة وغير المباشرة على الأقتصاد القومى بأهدافه وموارده

وأفضلياتها وأولوياتها الزمنية حتى يتضمنها الاعداد النهائى لمقترحات الخطة العامة قبل عرضها على سلطات اقرار الخطة ٠

واجبات أجهزة التخطيط فى أنشطة كل قطاع :

تتولى الأشراف على أنشطة كل قطاع عدة مؤسسات عامة وهيئات عامة وأدارات عامة تشترك فى أعداد خطط تلك الأنشطة مع المستوى الأعلى (الوزير والوزارة) وتقوم كل مؤسسة عامة أو هيئة عامة أو أدارة عامة بما يلى :

أ — تحديد الأهداف الأنتاجية من النشاط النوعى الذى تشرف عليه وتحديد أقصى مايمكن أن توفى به الطاقات القائمة والتى فى سبيل الأستكمال من تلك الاهداف بتوقيت زمنى محدد خلال سنوات الخطة ٠

ب — فى ضوء الطاقات الانتاجية القائمة والتى يجرى استكمالها يمكن تحديد المطالب الاضافية لتنمية النشاط لتحقيق أهدافه وأقتراح أمكانيات الوفاء بها بأقامة مشروعات الأحلال والتجديد وماتؤدى اليه من التحسينات والاضافات الى الأنتاج ومستوى الانتاجية ، وبأقامة مشروعات استثمارية جديدة ويجب أن يكون مصحوبا بكل مقترح استثمارى فى مشروع بيان مفصل بتقييم نتائجه الأقتصادية وبيان مفصل بالتقييم المالى للمشروع حسب مصدر تمويله نقدا أو بالاقتراض من المصادر المحلية أو المصادر الخارجية ٠

جـ — للحصول الى تخطيط الطاقات الأنتاجية القائمة والتى يجرى استكمالها وتلك التى يقترح اضافتها ، تطلب كل مؤسسة عامة أو هيئة عامة أو أدارة عامة من الشركات أو الوحدات التى تتبعها مقترحاتها بشأن خطط زيادة الانتاج أو خفضه بأنواع السلع أو الخدمات التى تنتجها كل منها نوعا وكما وكيفا فى فترة سنوات الخطة المقترحة وأن تعد كذلك خطة لخفض تكاليف الأنتاج وتحسين الكفاية الأنتاجية ، كما وتعد خطة تشغيل العمال ودورات العمل ومستويات ومكونات الاجور وربطها ببرامج الانتاج وخفض تكلفته ، كما وتعد مقترحاتها بشأن خطة الاستثمار فى التجديدات والأحلال وأعادة التنظيم وتحسين مستويات الانتاج والاضافات على الطاقات الانتاجية ، وتقوم

أيضا بتقدير مستلزمات الانتاج ومصادرها ، وتتولى كذلك أقتراح خطة تمويل الأعمال الانتاجية والأستثمارية من الموارد الذاتية (مبيعاتها) أو من موارد الميزانية العامة أو من الأقتراض المحلى أو الخارجى وتبين كذلك خطتها فى توزيع الانتاج وتسويقه فى الداخل والخارج مع مقترحاتها بشأن اسعاره سنة بعد أخرى .

د - تقوم كل مؤسسة أو هيئة عامة مختصة بالنشاط النوعى بدراسة خطط الوحدات الأنتاجية والادارية السابق الاشارة اليها والتنسيق بينها وتعديلها بما يتناسب مع الأهداف العامة والموارد التى تخصص للنشاط النوعى .

هـ - كما تقترح تلك المنظمات خطط التدريب الفنى والمهنى وأعداد العمال المهرة ونصف المهرة والفنيين وأصحاب التخصصات المطلوبة للتوسع فى الانتاج ورفع الكفاية الأنتاجية والادارية وربط كل ذلك بخطط الاستثمار والتوسع فى الانتاج وتحسين جودته .

واجبات أجهزة التخطيط فى المحافظات وأجهزة الادارة المحلية :

تتولى تلك الأجهزة معاونة المحافظات ووزارة الادارة المحلية على أداء وظائفها التخطيطية خصوصا فيما يلى :

أ - التعرف على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المحافظات والمدن والقرى وتجميع الرغبات والاحتياجات الشعبية فى تلك المستويات وأولوياتها النسبية ومطالب الوفاء بها من الاستثمار والأنتاج والاستهلاك ، ومايقابلها من الموارد المحلية للوفاء ببعض أو كل تلك المطالب .

ب - التنسيق بين تلك المقترحات ودراستها والتفاهم بشأنها مع الوزارات المختصة ودراسة مايتطلبه التنفيذ من تنظيمات واجراءات .

وجدير بالأشارة الى وزارات الانتاج والخدمات عندما تخطط قطاعات تخصصها ومسئولياتها مركزيا ، فأنها تخطط للأنتاج والخدمات مركزيا ومحليا ، مع مراعاة كافة الاحتياجات التى يطلبها تحقيق أهداف المجتمع ، ومع النظر بعين الأعتبار للرغبات والمطالب الشعبية فى مواجهة الموارد المحلية والقومية ، ويستتبع ذلك وجوب تبادل

التجاوب والمشورة عند دراسة برامج الانتاج والاستهلاك والأستثمار بين الوحدات الانتاجية على المستويات المحلية وعلى السلطات الموكل اليها أمر التخطيط ممثلة فى المؤسسات العامة والهيئات العامة ووزارات الدولة ومنها وزارة الادارة المحلية ، حتى تكون الخطط القومية ومكوناتها المحلية متناسقة مع واقع الموارد المحلية والقومية ومع مطالب تحقيق الأهداف المحلية والقومية على السواء فى تكامل مستمر وتناسق واضح وتماسك لاتعارض فيه .

جـ - يستتبع ذلك أن تقوم المحافظات باسداء المشورة وابداء الرأى فيما ترى أهمية تنفيذه من مقترحات الأستثمار وتقديرمختلف الاحتياجات فى القرية والمدينة والمحافظة من الخدمات العامة والأجتماعية وتقديراتها لممكنات الانتاج المستهدف وكيفية تمويل كل ذلك ، حتى يمكن لأجهزة التخطيط المركزية فى الوزارات - كل فى مجال أختصاصه - من النظر الى تلك المقترحات والأحتياجات عند بحث دراسة ووضع برامج ومشروعات الخطة العامة بمراحلها السنوية .

د - ولاشك فى أن قيام جهاز التخطيط بوزارة الأدارة المحلية بدراسة تلك المقترحات والاحتياجات والأولويات النابعة من مختلف المستويات المحلية والتى سبق بيانها فى كل نشاط نوعى وكل قطاع ، والاتصال بشأنها مع الوزارات المختصة بتخطيط كل نشاط منها لما يساعد على التنسيق بين الرغبات على أساس من مدى توافر الموارد وأولويات توزيعها للوفاء بالاحتياجات .